أمواج المتوسط ٥٠

مجلة خطة عمل البحر المتوسط

الإجتماع الثالث عشر للأطراف المتعاقدة

"قمة بيئية" متوسطية

في كاتانيا

التنوع البيولوجي البحري والساحلي

الحد من التلوث من المصادر البرية

نحو "رؤية مشتركة" متوسطية للتنمية المستدامة

منظور قانوني جديد للإدارة الساحلية

محتويات

أمواج المتوسط

مجلة خطة البحر المتوسط

العدد ٥٠ | ٢٠٠٣

في هذا العدد

تعليق

إتفاقية برشلونة: نحو تعزيز الفعالية ١

الأطراف المتعاقدة

"القمة البيئية" المتوسطية في كاتانيا ٢

التنوع البيولوجي

إستراتيجية لصون التنوع البيولوجي البحري والساحلي ٤

مد - بول

آن الأوان لوقفة تفكير بشأن فرص نجاح "برنامج العمل الاستراتيجي" ٦

التنمية المستدامة

نحو "رؤية مشتركة" متوسطية للتنمية المستدامة ٨

الإدارة الساحلية

منظور قانوني جديد للإدارة الساحلية ١٠

الانتاج النظيف

التشخيص قبل العمل ١٢

مد - بول

تلوث بلا حدود: تحليل ١٤

المنظمات غير الحكومية

كيف تصبح "مواطناً بيئياً صالحاً" ١٥

البحر المتوسط

الإعلام والمشاركة: عنصران أساسيان في حماية البيئة ١٦

مهرجان سينما البيئة

فيلم "مثل المستحاثات" يفوز بجائزة خطة عمل المتوسط ١٧

صورة الغلاف

أوراق الخريف

تصوير أندرياس ديميتروبولوس

رئيس التحرير

باهر كمال

baher@unepmap.gr

حرر المقالات

الشاذلي ريس

فرانيشسكو سافيريو شيفيلي

عرب حب الله

إيفيكا ترومبتش

فيكتور ماثيا

فؤاد أبو سمرة

الاشراف الفني

/fad.hatz

chatzigeorgakidis@hotmail.com

افلام

Typologiki

ssofroniadis@yahoo.com

طباعة

Kontoroussis Bros.

info@kontorousis.gr

اخراج الطبعة العربية

معاوية محمدين أحمد

ingreece@hotmail.com

الرقم الرمزي

ISSN ١١٠٥ - ٤٠٣٤

تصدر مجلة أمواج المتوسط عن وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط، باللغات العربية، والانجليزية، والفرنسية. وتعتبر المجلة مصدراً غير رسمي للمعلومات، ولا تعكس بالضرورة وجهة النظر الرسمية لخطة عمل البحر المتوسط أو برنامج الامم المتحدة للبيئة. ويجوز إعادة نشر محتويات المجلة دون تصريح خاص، فيما عدا الصور، وذلك للاغراض غير التجارية لا غير، مع ضرورة الاشارة الى المصدر. ويرجو الناشر تلقي نسخة من أي مطبوع يعيد نشر أنباء المجلة، ومقالاتها، ومقابلاتها. ولا تعبّر تسمية الكيانات الجغرافية وطريقة عرض المواد عن أي رأي مهما كان من جانب الناشر فيما يتعلق بالوضع القانوني للبلدان، او الاقاليم، أو المناطق، أو فيما يتصل بسلطاتها، أو بتعيين حدودها، أو تخومها.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

خطة عمل البحر المتوسط

UNEP

> اتفاقية برشلونة: نحو تعزيز الفعالية

لوسيان شاباسون
منسق خطة عمل
البحر المتوسط

تواجه خطة عمل المتوسط، بعد قمة جوهانسبرغ مسؤوليتين رئيسيتين هما:

١. المضي في وضع استراتيجيات إقليمية لتحقيق أهدافها الأساسية.

٢. اتخاذ الخطوات اللازمة للتنفيذ الفعال للالتزامات القانونية في ظل اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها.

ومن المزمع أن تعتمد الأطراف المتعاقدة في دورتها الثالثة عشرة استراتيجية إقليمية بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي، وأن تُطلق عملية إعداد استراتيجية إقليمية أخرى لتنفيذ " البروتوكول [الجديد] بشأن التعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة التلوث في البحر المتوسط في حالات الطوارئ" الرامي إلى تفادي الحوادث البحرية في المتوسط وتوفير الوسائل الضرورية للحد من التلوث المتعمد من السفن.

كما ستُطلق الدورة الثالثة عشرة للأطراف المتعاقدة عملية تحضيرية لصك إقليمي معني بالإدارة المستدامة للمناطق الساحلية. وأخيراً فإنها ستعتمد التوجهات الإقليمية للتنمية المستدامة في المتوسط.

وبما أن اتفاقية برشلونة المعدلة وبروتوكولاتها الجديدة أو المنقحة ستدخل حيز التنفيذ قريباً (كان هناك حاجة إلى تصدقين اثنين في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٣) فقد آن الأوان لإرساء مرتكز للتنفيذ الفعال لأحكامها.

وستستند العملية إلى ما يلي:

- نظام الإبلاغ الذي سيُعتمد في كاتانيا،
- آلية الرصد والامتثال،
- إعداد الخطط الوطنية لتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي للحد من التلوث من المصادر البرية،
- اعتماد ميزانية برامجية للفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥ بغية توفير المزيد من المساندة الفعالة إلى البلدان لتنفيذ الاتفاقية،
- استحداث مشروعات للمرفق العالمي للبيئة والاتفاق الإنمائي الأوربي المتوسطي بهدف دعم أنشطة مخصوصة فيما يتعلق بالاتفاقية وبروتوكولاتها.

ومن المنتظر أن تسهم إعادة توجيه برنامج عمل اللجنة المتوسطية للتنمية المستدامة في معالجة أمر القضية الحيوية المتعلقة بتمويل البنية الأساسية البيئية وبناء القدرات الوطنية والمحلية.

وأخيراً فإن علينا أن نذكر أن نجاح خطة عمل المتوسط يعتمد في المقام الأول على ما يلي:

- التزام البلدان،
- مشاركة المنظمات غير الحكومية، والجمهور العام، وأجهزة الإعلام،
- مشاركة الهيئات العلمية والأكاديمية، والقطاع الخاص، والسلطات المحلية،
- وأخيراً، التعاون مع المفوضية الأوربية، والمنظمات الدولية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف ذاتها في إقليم المتوسط.

"القمة البيئية" المتوسطية في كاتانيا

يعقد الوزراء وكبار المسؤولين المعنيين بالبيئة في واحد وعشرين بلداً متوسطياً إلى جانب الاتحاد الأوربي "قمة بيئية"، في تشرين الثاني/ نوفمبر الحالي في مدينة كاتانيا الإيطالية، وذلك بمناسبة الدورة العادية الثالثة عشرة للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة.

ومن المنتظر أن يركّز الإعلان الوزاري الصادر عن هذه الدورة، ضمن جملة أمور، على حماية التنوع البيولوجي البحري والساحلي، ومواصلة الحد من التلوث الناجم عن المصادر البرية، ومنع الحوادث البحرية، وتعزيز التنمية المستدامة في الإقليم.

ستنعقد دورة الأطراف المتعاقدة، التي تُشرف على تنظيمها خطة عمل المتوسط بالمشاركة مع وزارة البيئة وحماية الأراضي في إيطاليا، بين يومي ١١ و١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر. وستعمل هذه الدورة على تقدير الأنشطة التي قامت بها خطة عمل المتوسط في الفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣، والفصل في أمر التدابير التي ستجري متابعتها في الفترة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥، واعتماد الميزانية المعنية.

كما تشارك في هذه الدورة وفود من الجهات الشريكة لخطة عمل المتوسط من المنظمات الحكومية الدولية وكذلك المنظمات غير الحكومية.

>> حالة التوقيع والتصديق في ٢٢/١٠/٢٠٠٣

	اتفاقية برشلونة		بروتوكول الإلقاء		بروتوكول الطوارئ		بروتوكول المنع والطوارئ الجديد	
	اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث		بروتوكول بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن تصريف النفايات من السفن والطائرات		بروتوكول بشأن التعاون في مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط بالزيت والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة		البروتوكول المتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر المتوسط في حالات الطوارئ	
تاريخ الاعتماد:	١٦ شباط / فبراير ١٩٧٦ (برشلونة)		١٦ شباط / فبراير ١٩٧٦ (برشلونة)		١٦ شباط / فبراير ١٩٧٦ (برشلونة)		٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٢ (مالطا)	
تاريخ النفاذ: (إلم تدخل التعديلات حيز التنفيذ بعد)	١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٧		١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٧		١٢ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٧			
الأطراف المتعاقدة	التوقيع	التصديق	التوقيع	التصديق	قبول التعديلات	التوقيع	التصديق	التوقيع	التصديق
ألبانيا	-	30.05.90/AC	26.07.01	-	30.05.90/AC	26.07.01	-	-	-
الجزائر	-	16.02.81/AC	-	-	16.03.81/AC	-	-	25.01.02	-
البوسنة والهرسك	-	01.03.92/SUC	-	-	01.03.92/SUC	-	-	-	-
كرواتيا	-	08.10.91/SUC	03.05.99	-	08.10.91/SUC	03.05.99	-	25.01.02	13.06.03***
قبرص	16.02.76	19.11.79	18.07.03	16.02.76	19.11.79	18.07.03	16.02.76	25.01.02	-
المجموعة الأوربية	13.09.76	16.03.78/AP	12.11.99	13.09.76	16.03.78/AP	12.11.99	13.09.76	25.01.02	-
مصر	16.02.76	24.08.78/AP	11.02.00	16.02.76	24.08.78/AP	11.02.00	16.02.76	-	-
فرنسا	16.02.76	11.03.78/AP	16.04.01	16.02.76	11.03.78/AP	16.04.01	16.02.76	25.01.02	02.07.03
اليونان	16.02.76	03.01.79	10.03.03	11.02.77	03.01.79	-	16.02.76	25.01.02	-
إسرائيل	16.02.76	03.03.78	-	16.02.76	01.03.84	-	16.02.76	22.01.03	-
إيطاليا	16.02.76	03.02.79	07.09.99	16.02.76	03.02.79	07.09.99	16.02.76	25.01.02	-
لبنان	-	08.11.77/AC	-	16.02.76	08.11.77/AC	-	16.02.76	-	-
ليبيا	31.01.77	31.01.79	-	31.01.77	31.01.79	-	31.01.77	25.01.02	-
مالطا	16.02.76	30.12.77	28.10.99	16.02.76	30.12.77	28.10.99	16.02.76	25.01.02	18.02.03
موناكو	16.02.76	20.09.77	11.04.97	16.02.76	20.09.77	11.04.97	16.02.76	25.01.02	03.04.02
المغرب	16.02.76	15.01.80	-	16.02.76	15.01.80	05.12.97	16.02.76	25.01.02	-
سلوفينيا	-	15.03.94/AC	08.01.03	-	15.03.94/AC	08.01.03	-	25.01.02	-
إسبانيا	16.02.76	17.12.76	17.02.99	16.02.76	17.12.76	17.02.99	16.02.76	25.01.02	-
سورية	-	26.12.78/AC	*	-	26.12.78/AC	-	-	25.01.02	-
تونس	25.05.76	30.07.77	01.06.98	25.05.76	30.07.77	01.06.98	25.05.76	25.01.02	-
تركيا	16.02.76	06.04.81	18.09.02	16.02.76	06.04.81	18.09.02	16.02.76	-	20.05.03***
يوغسلافيا	-	27.04.92/SUC**	-	-	27.04.92/SUC**	-	-	-	-

ومن المنتظر أن ينصب اهتمام الدورة على السبل اللازمة لمواءمة نتائج أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة مع أوضاع إقليم المتوسط. وسيراعي المشاركون السياق الإقليمي، وعلى وجه الخصوص توسيع عضوية الاتحاد الأوربي لتشمل بلداناً متوسطية جديدة.

ويتماشى جدول الأعمال المقترح لهذه الدورة مع الاهتمامات المذكورة:

> استعراض الاستعدادات لوضع استراتيجية متوسطية للتنمية المستدامة وعلى وجه الخصوص الاتجاهات المقترحة في هذا السياق.

> اعتماد برنامج عمل استراتيجي لحماية التنوع البيولوجي البحري والساحلي.

> اعتماد إجراءات جديدة لتنفيذ البروتوكول المتعلق بالمصادر البرية للتلوث والرامي إلى الحد بصورة أوسع من التلوث الناجم عن المدن، والصناعة، والزراعة، والمناطق الساحلية، والأنهار.

> اعتماد إعلان يسعى، ضمن جملة أمور هامة، إلى تعزيز التعاون بين خطة عمل المتوسط والمفوضية الأوربية، وتنسيق جهود استحداث استراتيجية لخطة عمل المتوسط بشأن منع الحوادث البحرية ضمن إطار بروتوكول مالطا الجديد.

وستُقام سلسة من الأحداث الجانبية الموازية للدورة تشمل اجتماعات منتظمة مع الإعلاميين الإقليميين، وحلقات عمل عن قضايا مخصوصة مثل حادث السفينة "Prestige"، والحاجة إلى تعزيز الرقابة لتفادي مثل هذه الحوادث البحرية المدمرة إيكولوجيا. كما سيقام مهرجان معني بالتغذية، والصحة، والبيئة، إلى جانب مسابقة للأفلام الوثائقية البيئية.

بروتوكول المصادر البرية			بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة		بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي		البروتوكول البحري		بروتوكول النفايات الخطرة		
بروتوكول بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية			بروتوكول بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة		بروتوكول بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي		بروتوكول لحماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربته التحتية		بروتوكول بشأن حماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود		إنضمام AC:
١٧ أيار/مايو ١٩٨٠ (أثينا)			٣ نيسان / أبريل ١٩٨٢ (جنيف)		١٠ حزيران/يونيو ١٩٩٥ (برشلونة)		١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ (مدريد)		١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (إزمير)		قبول AP:
١٧ حزيران/يونيو ١٩٨٣			٢٣ آذار / مارس ١٩٨٦		١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩						خلافة SUC:
التوقيع	التصديق	قبول التعديلات	التوقيع	التصديق	التوقيع	التصديق	التوقيع	التصديق	التوقيع	التصديق	
-	30.05.90/AC	26.07.01	-	30.05.90/AC	10.06.95	26.07.01	-	26.06.01	-	26.07.01	• أخطرت سورية بقبولها بالتعديلات المدخلة على اتفاقية برشلونة بانتظار الإخطار من البلد المودع لديه.
-	02.05.83/AC	-	-	16.05.85/AC	10.06.95	-	-	-	01.10.96	-	
-	22.10.94/SUC	-	-	22.10.94/SUC	-	-	-	-	-	-	
-	12.06.92/SUC	-	-	12.06.92/SUC	10.06.95	12.04.02	14.10.94	-	-	-	
17.05.80	28.06.88	12.10.01	-	28.06.88/AC	10.06.95	15.10.01	14.10.94	15.10.01	-	-	
17.05.80	07.10.83/AP	12.11.99	30.03.83	30.06.84/AP	10.06.95	12.11.99	-	-	-	-	
-	18.05.83/AC	-	16.02.83	08.07.83	10.06.95	11.02.00	-	-	01.10.96	-	
17.05.80	13.07.82/AP	16.04.01	03.04.82	02.09.86/AP	10.06.95	16.04.01	-	-	-	-	
17.05.80	26.01.87	10.03.03	03.04.82	26.01.87	10.06.95	-	14.10.94	-	01.10.96	-	
17.05.80	21.02.91	-	03.04.82	28.10.87	10.06.95	-	14.10.94	-	-	-	
17.05.80	04.07.85	07.09.99	03.04.82	04.07.85	10.06.95	07.09.99	14.10.94	-	01.10.96	-	
17.05.80	27.12.94	-	-	27.12.94/AC	-	-	-	-	-	-	
17.05.80	06.06.89/AP	-	-	06.06.89/AC	10.06.95	-	-	-	01.10.96	-	
17.05.80	02.03.89	28.10.99	03.04.82	11.01.88	10.06.95	28.10.99	14.10.94	-	01.10.96	28.10.99	•• أخطرت جمهورية يوغسلافيا الاتحادية في ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٢ بخلافتها إزاء الاتفاقية والبروتوكولات على نحو ما هو وارد أعلاه. وتاريخ الخلافة هو ٢٧/٤/١٩٩٢ وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ جرى إخطار المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أوربا بأن دولة صربيا ومونتينغرو المعاد تنظيمها حديثاً قد غدت طرفاً بالانضمام إلى اتفاقية برشلونة.
17.05.80	12.01.83	26.11.96	03.04.82	29.05.89	10.06.95	03.06.97	14.10.94	-	01.10.96	-	
17.05.80	09.02.87	02.10.96	02.04.83	22.06.90	10.06.95	-	-	01.07.99	20.03.97	01.07.99	••• أخطرت تركيا وكرواتيا خطة عمل المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتصديقهما على اتفاق الطوارئ الجديد بانتظار الإخطار من البلد المودع لديه.
-	16.09.93/AC	08.01.03	-	16.09.93/AC	-	08.01.03	10.10.95	-	-	-	
17.05.80	06.06.84	17.02.99	03.04.82	22.12.87	10.06.95	23.12.98	14.10.94	-	01.10.96	-	
-	01.12.93/AC	-	-	11.09.92/AC	-	-	20.09.95	-	-	-	
17.05.80	29.10.81	01.06.98	03.04.82	26.05.83	10.06.95	01.06.98	14.10.94	01.06.98	01.10.96	01.06.98	
-	21.02.83/AC	18.05.02	-	06.11.86/AC	10.06.95	18.09.02	-	-	01.10.96	-	
-	27.04.92/SUC**	-	-	27.04.92/SUC**	-	-	-	-	-	-	

UNEP/MAP

> استراتيجية لصون التنوع البيولوجي البحري والساحلي

P. SANCHEZ

شهد إقليم المتوسط تطوراً متزايداً للأنشطة البشرية ترافق مع وتيرة متواصلة من التحول في النظم الإيكولوجية. وتشيع في العديد من المناطق المتوسطية ظاهرة تدهور الموائل الطبيعية، وفقدها، وتفتتها. غير أن طبيعة ونطاق التهديدات التي تواجه التنوع البيولوجي تتباين من مكان إلى آخر في المتوسط، بل ومن بلد ما إلى البلد المجاور. وترتبط العديد من هذه التهديدات بالتلوث وباستغلال الموارد الطبيعية للإقليم.

وبالإضافة إلى ذلك فإن التنوع البيولوجي المتوسطي يخضع أكثر فأكثر لآثار الظواهر العالمية، مثل الاحترار العالمي، التي يمكن أن تتجلى على مستوى الأنواع والنظم الإيكولوجية. وفي بعض الحالات فإن مثل هذه الظواهر قد تزيد من تفاقم أثر الأخطار المحلية أو الإقليمية.

وتتطلب التهديدات المعقدة المحيقة بالتنوع البيولوجي طائفة واسعة من تدابير التصدي على امتداد طيف واسع من القطاعات، وتنفيذ إجراءات وطنية وإقليمية،ومشاركة وانخراط كل البلدان، والجهات المعنية، والمستخدمين. وفي هذا السياق فقد شهد عاما ٢٠٠١ و٢٠٠٢ إجراء عملية هامة للتقدير والتشاور في المتوسط، وذلك بدعم مالي من المرفق العالمي للبيئة وبهدف وضع خطة استراتيجية ترمي إلى تعزيز صون التنوع البيولوجي والساحلي وترويج أساليب استغلاله المستدام.

وبصورة إجمالية فقد أسهم نحو ١٢٠ خبيراً (بما في ذلك ٩٨ من الخبراء الوطنين

والدوليين) في هذه العملية التي تألفت من أنشطة تقدير على الأصعدة الوطنية والإقليمية للتنوع البيولوجي البحري والساحلي، وذلك بالاستناد إلى المعارف المتاحة وقوائم الجرد القائمة.

وبلغت العملية ذروتها في وضع خطة العمل الاستراتيجية لصون التنوع البيولوجي البحري والساحلي في المتوسط (SAP BIO). وقد شاركت معظم المنظمات الدولية و/أو الإقليمية المعنية بموضوعات هذه الخطة مشاركة وثيقة في عملية الإعداد وتقدمت بمساهمات قيمة.

وترمي الخطة المذكورة إلى إرساء قاعدة منطقية لتنفيذ البروتوكول المعني بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي لعام ١٩٩٥، وهذا البروتوكول يزود المنظمات الدولية والوطنية، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة، وكل الجهات الفاعلة الأخرى بالمبادئ، والإجراءات، والتدابير المحددة والمنسقة على الأصعدة الوطنية، والعابرة للحدود، والإقليمية المتعلقة بصون التنوع البيولوجي البحري والساحلي في المتوسط.

كما أن خطة العمل هذه تسعى أيضاً إلى أن تيسر على مستوى المتوسط تطبيق أحكام التزام جاكرتا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي والاستغلال المستدام له، وكذلك النُهج والمعارف المتاحة المثلى، مثل نهج النظم الإيكولوجية والمبدأ الوقائي.

وبما أن هذه الخطة تتوافق من حيث الأهداف مع توصيات ونُهج قمة جوهانسبرغ فإنها ستمكِّن البلدان المتوسطية من ضمان مستوى عال من الاستدامة والوفاء بالتزاماتها إزاء الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

وتدعو الخطة إلى اعتماد تدابير محددة وتوصي بأساليب تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- > الحد من الأسباب (خفض الإجهاد)، وتعديل الظروف لمنع الآثار المؤذية للتنوع البيولوجي أو التخفيف منها.
- > ترويج السياسات، والإجراءات، والتقنيات القطاعية المواتية للصون البيولوجي، وعلى وجه الخصوص فيما يتصل بصيد الأسماك، والسياحة، والزراعة، والغابات.
- > تحديد الثغرات، وأوجه اللبس، والاتجاهات في ميدان المعرفة العلمية؛
- > تعزيز الهياكل القانونية، أو تحديثها، أو تحسينها.
- > توفير التدريب والنهوض بالقدرات لوضع الاستراتيجيات وتنفيذها؛
- > دمج تدابير الخطة ضمن السياقات العامة لاتخاذ القرارات الإقليمية والوطنية.
- > إرساء و/أو تعزيز التعاون الدولي وفيما بين الوكالات.
- > تنفيذ التدابير المشتركة للمراكز والبرامج الهامة لخطة عمل المتوسط المتعلقة بالجوانب العريضة لصون التنوع البيولوجي.
- > تشجيع وتنفيذ تدابير، وبرامج، وحملات المشاركة الساعية إلى إطلاع الرأي العام وزيادة وعيه بشأن صون التنوع البيولوجي.

وقد لقيت الخطة الموافقة في ثلاثة اجتماعات للخبراء ومندوبي الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وستُرفع إلى الدورة الثالثة عشرة لهذه الأطراف التي ستُعقد في مدينة كاتانيا في جزيرة صقلية الإيطالية بين ١١ و١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر من هذه العام لاعتمادها.

الشاذلي ريس

المدير العلمي لمركز الأنشطة الإقليمية المعين بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة

C. BAIS

SPECIALLY PROTECTED AREAS / REGIONAL ACTIVITY CENTRE (SPA/RAC)
Boulevard de l'Environnement | PB 337 | TN-1080 Tunis cedex tel 0021 6 1 76 57 60 fax 0021 6 1 79 73 49 e-mail car-asp@rac-spa.org.tn website www.rac-spa.org.tn

> آن الأوان لوقفة تفكير بشأن فرص نجاح "برنامج العمل الاست

انقضت نحو ست سنوات منذ الاعتماد الرسمي لبرنامج العمل الاستراتيجي للتصدي للتلوث الناجم عن الأنشطة البرية. وقبل عامين ناقشت البلدان المتوسطية وأقرت التفاصيل التشغيلية المحددة لتنفيذ هذا البرنامج. ولقد قيل الكثير عن أهمية البرنامج المذكور وأثره المحتمل على ظاهرة التلوث في الإقليم. وأُعدت العديد من التقارير عن الأنشطة المحددة التي نُفِّذت حتى الآن. غير أنه قد يكون من المفيد في هذه المرحلة التوقف والتفكير في الفرص الملموسة لنجاح البرنامج كأداة فعالة تستخدمها البلدان في الانطلاق على درب الحد من التلوث.

ومن النظرة الأولى تبدو النتائج المحرزة حتى الآن هامة وواعدة. واتسم توظيف الأموال المدارة عبر المشروع المموَّل من المرفق العالمي والمرفق الفرنسي للبيئة بالفعالية. ويقوم كل بلد الآن بإعداد تحليله التشخيصي الوطني وحساب مقادير التلوث المطلقة حسب المصدر والنوع (الميزانية القاعدية للإطلاقات).

وتمثل هذه التدابير خطوات أساسية تستند إليها جهود إعداد خطط العمل الوطنية التي يجب أن تصدر خلال فترة السنتين المقبلة. ومن المنتظر أن توضح البلدان في هذه الخطط سبل تحقيقها لأهداف وغايات برنامج العمل الاستراتيجي على مدى السنوات العشر المقبلة وما ستستخدمه من وسائل في ذلك.

على أنه بالنظر إلى الطابع طويل الأجل لبرنامج العمل الاستراتيجي (٢٥ عاما)، فإنه يمكن القول أن جانباً بسيطاً فحسب من البرنامج قد نُفِّذ حتى الآن وأن عملية "الحد من التلوث" أبعد ما تكون عن نقطة الانطلاق.

ذلك صحيح بدون شك. على أنه مما يزيد من قيمة الإنجازات الأولى للبرامج ما تتسم به أنشطته من أهمية، وطابع ابتكاري، وما تحظى به من مشاركة نشطة، بل وحماسية في بعض الأحيان، من جانب البلدان المتوسطية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن إعداد الأساس التقني، والعلمي، والسياسي اللازم لتنفيذ البرنامج على المدى الطويل، وهو ما أُنجز تماماً في المرحلة الأولى، يعتبر أمراً لا غنى عنه لنجاح البرنامج.

أن تكون أو لا تكون

وما تزال هناك مسألة معلقة من المسائل التي يتوقف عليها نجاح برنامج العمل الاستراتيجي وصون البيئة وهي: هل ستوفر البلدان والجهات المعنية الأخرى أموالاً كافية لتنفيذ الأنشطة الضرورية؟

ولقد كان هذا السؤال، الذي طال عهده وأُشبع نقاشاً بالفعل، حاضراً في الأذهان

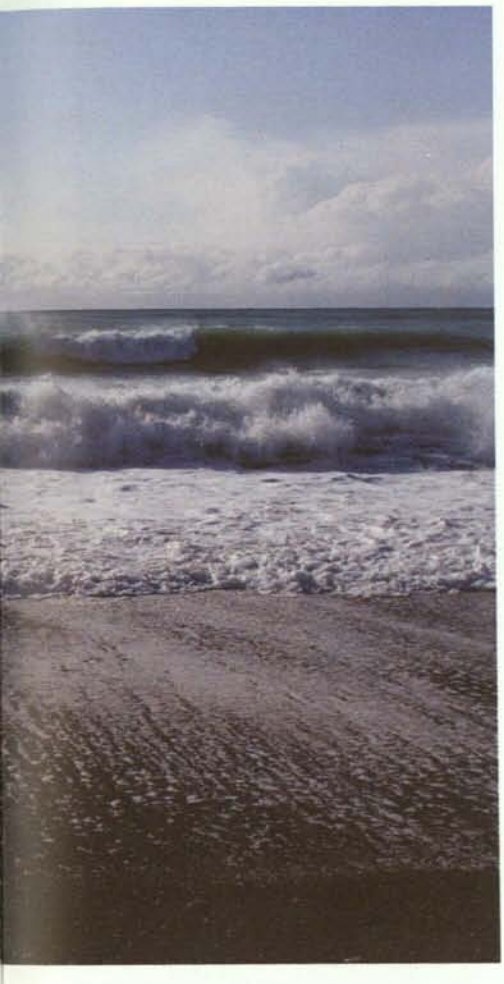

عند صياغة برنامج العمل الاستراتيجي، بل إنه هدد بالإطاحة بمصداقية البرنامج بأسره. والجواب الأساسي على ذلك كما هو واضح هو أن على الحكومات أن تضع قضية البيئة في صدارة جداول أعمالها. ولكن الكل يعرف أن ذلك ليس بالميسور على الدوام، ولاسيما في أوقات المصاعب الاقتصادية العامة كما هو الحال اليوم، حيث أن هناك الكثير من الأولويات الأخرى سواء في البلدان المتقدمة أو في البلدان النامية.

هناك حلول

أفليس هناك من بشائر أمل إذن؟ هناك بالتأكيد مثل هذه البشائر. وأولى هذه البشائر وأوضحها توظيف الحكومات لمزيد

راتيجي"

من الأموال العامة في ميدان البيئة. غير أنه بالإضافة إلى ذلك فإن هناك طرقاً تكميلية لالتماس مصادر بديلة وأموال خارجية.

ويوضح برنامج العمل الاستراتيجي ذاته تكاليف الأنشطة الضرورية ويعدد الأدوات المالية الرئيسية المتاحة في الإقليم.

وبالإضافة إلى ذلك فقد كُرِّس أحد عناصر مشروع المرفق العالمي للبيئة لهذه القضية: وقد نُفِّذت عدة دراسات حالة في عدد من البلدان بغية تحديد أدوات مالية مبتكرة وبديلة. وتجري متابعة هذه المبادرة ببعض المشروعات التي تُعد بصورة مشتركة مع مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ومن بين السبل المتاحة أيضاً الشراكة الأوربية المتوسطية التي يمكن أن توفر مساعدات ملموسة لأنشطة مخصوصة مثل تحديث المجمَّعات الصناعية البالية.

كما يمكن لعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تضطلع بدور أساسي. وأخيراً وليس آخراً فقد بدأت المفاوضات مع أمانة المرفق العالمي للبيئة لإعداد مشروع واحد أو أكثر من المشروعات التي يمكن أن تشتمل هذه المرة على أموال ضخمة لمساعدة البلدان على تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي.

التقنيات الفضلى والأساليب المثلى

على أنه في الميدان المخصوص للحد من التلوث في القطاع الصناعي، فإن بالمستطاع اتخاذ بعض الخطوات الفورية وذات التكاليف الزهيدة والنتائج السريعة والملحوظة في العديد من الحالات عبر تطبيق التقنيات المتاحة الفضلى والأساليب البيئية المثلى.

وبالنظر إلى التناسب الإيجابي للغاية بين التكاليف والمنافع فإنه تُبذل جهود واسعة لتوعية القطاع الصناعي المتوسطي بمثل هذه الفرص بما في ذلك التدريب على التقنيات والأساليب المثلى.

وفي الختام، ورغم أن من المنتظر أن يشهد الإقليم بذل الحكومات لجهود اقتصادية واسعة معنية بالبيئة، فإن هناك بالفعل بعض المصادر البديلة المحتملة للتمويل، ومن الواجب الاستفادة منها على النحو الأكمل.

ومن المعتقد أن الصيغة الصائبة لضمان كفاية خطط العمل الوطنية وسلامتها تتمثل في توافر الإرادة السياسية لدى الحكومات، والوعي بالحاجة إلى الحد من التلوث بصورة محسوسة، وتعزيز علاقات الشراكة المحددة بين القطاعين العام والخاص، وتقديم المجتمع الدولي للمساعدة. على أن فترة السنتين المقبلة هي التي ستكشف عما إذا كانت هذه الصيغة سترى النور بالفعل.

فرانشيسكو سافيريو تشيفيلي
خبير في البيولوجيا البحرية
منسق برنامج مد - بول

> نحو "رؤية مشتركة" متوسطية للتنمية المستدامة

تصاعد الإحساس في صفوف سكان المتوسط في السنوات الأخيرة بأن الإقليم يحتاج إلى "رؤية مشتركة" للمستقبل بغية التصدي للتحديات العديدة الماثلة أمامه. وستشكل هذه الرؤيا المشتركة، المرتكزة على ما هو قائم بالفعل في ميدان التعاون بين مختلف البلدان والهيئات، الأساس لاستحداث استراتيجية شاملة وكفوءة للتنمية المستدامة.

تتطلب التنمية المستدامة سلسلة من الإصلاحات التي تشارك فيها كل الجهات المعنية والفاعلة بنشاط. وتتطلب هذه العملية أفكاراً وطرق تفكير جديدة، وتقنيات للإدارة الكفوءة، ومشاركة واسعة في المداولات السياسية والاقتصادية، وفي تنفيذ الإصلاحات اللازمة. وفي هذا السياق فإن من المفروض أن يقود التعاون الإقليمي إلى دمج مبادئ التنمية المستدامة والتسيير في كل هياكل اتخاذ القرارات بما يكفل دحر مختلف التهديدات الخطيرة المحيقة برخاء شعوب المتوسط.

وهناك خمسة تحديات بارزة، متكافئة من حيث الأهمية ومترابطة فيما بينها، وهي تنبع من السمات الجغرافية، والسياسية، والثقافية للإقليم. ومن الواضح أن "السلام والأمن" في الإقليم هما من الغايات الرئيسية التي ينبغي تحقيقها كي تتمكن الرؤية المشتركة وتحدياتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أن تترك أثراً حاسماً على وضع وتنفيذ استراتيجية للتنمية المستدامة في الإقليم.

وتتعلق هذه التحديات بما يلي:

التنمية وحماية البيئة:

تعمل البلدان المتوسطية وشركاؤها، وعبر مختلف البرامج الدولية، على ترويج حماية البيئة الإقليمية ودمج الشواغل المتعلقة بذلك في أنشطة التنمية الاقتصادية. غير أن الحاجة ما تزال تدعو إلى إصلاحات مخصوصة وتدابير استراتيجية محددة.

ولا يمكن لأنماط الإنتاج المعتمدة على الموارد غير المتجددة أن تنتشر دون الإخلال بمستقبل الأجيال القادمة. ولا معنى لتدابير حماية البيئة المتخذة على المستوى الوطني ما لم تلقَ الدعم على المستوى الإقليمي على الأقل، حيث أن حدود البلدان لا تشكل عائقاً يحول دون انتشار هذه المشكلة. وينبغي للالتزامات بتنشيط التحالف بين التنمية وحماية البيئة أن تمنح الأولوية للاستدامة وأن تراعي حق الأجيال القادمة في حياة لا تعكر صفوها الآثار الضارة.

الفقر والفوارق:

تواجه العديد من البلدان المتوسطية صعوبات متزايدة في تلبية الاحتياجات المتصاعدة لسكانها وذلك بسبب ضخامة العوائق المالية وبلوغ الديون مستويات لا يمكن احتمالها.

وثمة صراع بين الحاجة إلى خفض الاستهلاك بغرض الحفاظ على التوازن الهش للنظام الإيكولوجي، والرغبة في مزيد من الاستهلاك التي يؤججها انتشار أنماط الحياة والاستهلاك الحديثة.

ويزيد استمرار وجود جيوب واسعة من الأمية والفقر، ولاسيما في صفوف الإناث، من تفاقم المشكلات المتعلقة بالوصول إلى الخدمات الصحية، ومياه الشرب، والإصحاح، ويؤدي إلى تصاعد معدلات وفيات الأطفال والأمهات، وإلى فوارق واسعة ظالمة بين الجنسين.

وفي هذا السياق فإن التوصل إلى مستوى ملحوظ من التقارب بين ضفتي المتوسط في العقود المقبلة ينبغي أن يكون جزءاً أصيلاً من الرؤيا المشتركة. وتحقيقاً لذلك فإن الأمر يقتضي بناء نظام للتكافل يتسم بالتوازن ويستند إلى ضمان السلام والأمن وإلى تصحيح نقل الموارد، بما في ذلك الديون وتحويلات المغتربين، واستخدامها في تحفيز التنمية المستدامة.

الابتكار والمشروعات التجارية:

لم يعد التنظيم الاقتصادي في الأسواق العالمية يتم فحسب على يد الحكومات

والمؤسسات الحكومية. ويتيح هذا التنظيم الكثير من الفرص عبر تيسير التدفق الحر للمعلومات، والبضائع، والخدمات، والتقانات. غير أنه يمثل أيضاً تحدياً ضخماً بالنسبة للنظم الاقتصادية ذات الأداء البطيء أو للمجموعات الاجتماعية المستبعَدة من منافعه.

وما تزال معظم الأسواق المتوسطية خاضعة للحماية، كما أن أنشطة البحوث والتطوير ليست متقدمة بصورة كافية، ويتسم الابتكار التجاري بضعف شديد. ولم تشتمل أنماط النمو عملياً على تقانات حديثة وكان النمو متواضعاً وغير مصحوب بزيادة في القدرة الإنتاجية.

ولم يتم بعد خلق الظروف اللازمة التي تتيح للمجتمعات المتوسطية تحسين مستوياتها المعيشية لتعزيز القدرة الإنتاجية والحد من هجرة العقول. ويمكن لتدابير نقل التقانة الإيكولوجية واستخدام تقانات الإنتاج النظيف في إطار شراكة معقودة بشكل حر بين الاتحادات المهنية على ضفتي المتوسط أن تجعل من الاقتسام الجديد للأدوار أمراً مفيداً ومقبولا. وستضحي جهود ترويج التنمية المستدامة المستندة إلى الدراية، والربط الشبكي للمعارف، والكفاءة، صنواً للرخاء.

التنوع الثقافي:

يضم إقليم المتوسط طائفة بالغة التنوع من الثقافات، والهويات الدينية والإثنية، علماً بأن بعضاً منها يحس بأنه مهمَّش أو مستبعد من ظاهرة العولمة ومن الأنماط الحديثة للاستهلاك والإنتاج. وتدعو الحاجة بإلحاح إلى تدابير لتبديد هذه الأحاسيس. وتتكوَّن التنمية المستدامة من الإقرار بالتنوع وحمايته دون تعريض لحمة المجتمع بأسره ووحدة الدولة للخطر.

وفي هذا السياق فإن الالتزام بتوفير التعليم للجميع قد يكون مصدراً قوياً للهوية بغية الانتقال من مجتمع الإعلام (أو التضليل الإعلامي في غالب الأحيان) إلى مجتمع المعرفة والدراية. ويقتضي الأمر إجراء إصلاح عميق للنظام التعليمي من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية، مع التركيز على التوازن بين الجنسين، والابتكار. وسيشكل تيسير الوصول العام إلى المعارف، ولاسيما التعلم عن بعد، مهمة جسيمة وإسهاماً بالغاً في تحقيق التنمية المستدامة.

التسيير:

من الضروري الانتقال في إطار التنمية المستدامة من عمليات اتخاذ القرارات المركزية إلى التفاوض، والتعاون، والتدابير المنسقة، واللامركزية.

وبالنظر إلى عدم توافر هيكل إقليمي للتسيير، فإن الاهتمام يجب أن ينصب على تنشيط التعبئة وبناء قدرات الجهات الفاعلة (السلطات الحكومية، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني)، ضمن إطار نظام قادر على تحسين النظام التقليدي للتسيير واستكماله.

وسيمنح الالتزام بإقامة نظام تسيير كفوء قيمة وأفقاً لعملية التنمية المستدامة التي تحترم المفهوم الأخلاقي المشترك للاستدامة والمتمثل في اعتبارها ضرورة أخلاقية تتجاوز أي اعتبارات نفعية.

ومن الواجب التأكيد بقوة على الحق في التنمية ضمن بيئة صحية وعادلة على مختلف الأصعدة في مجتمعاتنا بحيث تتحول إلى عنصر مركزي في الحوار الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، وفي عملية وضع السياسات على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية.

غير أن مواجهة هذه التحديات بطريقة مرضية، وكفوءة، ومستدامة يتطلب إحلال السلام والأمن الراسخين في إقليم المتوسط وبين بلدانه وشعوبه. وقد اتسم إقليم المتوسط على مدى تاريخه الطويل بالعداء وبالتعايش السلمي على حد سواء، وهو ما يؤثر على التعاون وعلى الأمن الجماعي. وهذا هو السبب في أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق ما لم تُبذل جهود دؤوبة لإرساء مستويات هامة من العمل الجماعي لكبح أسباب النزاعات.

وعوضاً عن الركض وراء هدف المساواة المراوغ، فإن على البلدان المتوسطية أن تعمل، وفقاً لقدراتها المعنية، على بناء إقليم متوسطي يُدار بالشراكة، وأن تسعى إلى تحقيق التعاون الكفوء الشامل وتنفيذ التدابير الجماعية الناجحة.

إن مواجهة تحدي السلام والأمن بكفاءة يعتبر شرطاً بالغ الأهمية للتنمية المستدامة في المتوسط، وسيسهم التقدم التدريجي على طريق مواجهة التحديات البارزة المذكورة أعلاه إسهاماً إيجابياً في نشر السلام والأمن.

عرب حب اللّه

نائب منسق خطة عمل المتوسط

تستند هذه المقالة إلى مسودة " الرؤيا المشتركة" التي ستنظر فيها الأطراف المتعاقدة لاتفاقية برشلونة خلال دورتها الثالثة عشرة في مدينة كاتانيا الإيطالية بين ١١ و١٤ تشرين الثاني / نوفمبر عام ٢٠٠٣ . وفي هذه المرحلة فإن مسؤولية المضمون تقع على عاتق المؤلف وحده.

> منظور قانوني جديد للإدارة الساحلية

PAP/BAC

أدت القوى الاقتصادية الاجتماعية خلال الفترة ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣ إلى زيادة تركيز الأنشطة، والسكان، والمرافق الأساسية على طول السواحل المتوسطية. وتبلغ نسبة المساحة المشغولة من هذه السواحل نحو خمسة وستين في المائة، وهناك ضغط يصل إلى قرابة ٦,٠٠٠ ساكن وسائح على كل كيلومتر مربع من الساحل. ويصل عدد محطات الطاقة القائمة والمزمعة في هذه المنطقة إلى ١٥٥ محطة. ومن المنتظر أن تتصاعد مثل هذه العمليات في المستقبل. وعلى هذا فإن الآثار المحتملة على البيئة يمكن أن تكون ضارة بشدة، وستتجلى على شكل تلوث، وخسائر في الموائل البيولوجية، وتدهور في الموارد. وليست المناطق المتمتعة بحماية خاصة هي المعرضة للخطر، بل تلك المناطق غير المحمية، والمناطق المكشوفة، و المواقع الطبيعية (الكثبان الرملية، ومصبات الأنهار، ودلتا الأنهار، والمناظر الطبيعية الساحلية) التي تفتقر إلى أي شكل من أشكال الحماية القانونية. على أنه ليس بالإمكان تأييد هذه البيانات بالأدلة بالنظر إلى الافتقار إلى نظام المؤشرات اللازم لذلك على الرغم من العديد من الجهود المبذولة في سبيل إنشائه.

اتسمت فترة السنتين الماضية ببذل الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة لجهود واسعة للتعامل مع المشكلات المتعاظمة في مناطقها الساحلية، ولاسيما فيما يتصل بالتشريعات، والخطط الاستراتيجية، وتنفيذ المشروعات المحددة.

وقد رسم اجتماع الأطراف المتعاقدة الذي انعقد في موناكو (٢٠٠١) الوجهة العامة لهذه الجهود حيث ساند بقوة مواصلة العمل على النهوض بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وفوّض الاجتماع مركز الأنشطة الإقليمية المعني ببرنامج التدابير ذات الأولوية بأن يُعدَّ دراسة جدوى لصك إقليمي عن الإدارة المذكورة.

ومن المعتقد أن مثل هذا الصك سيساعد البلدان على استقطاب التأييد لتطبيق التدابير الفعالة للإدارة الساحلية الوطنية، وتفادي الإفراط في استغلال موارد المناطق الساحلية في المستقبل. وتقترح الدراسة ثلاثة خيارات لبروتوكول إقليمي بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، أولها تفصيلي، وثانيها متوسط، وثالثها إطاري. وقد واصلت خطة عمل المتوسط تنفيذ برامج إدارة المناطق الساحلية. وفي هذه الفترة كانت هناك سبعة مشروعات نشطة: مالطا (أُنجز)؛ والجزائر ولبنان (قيد التنفيذ)؛ وسلوفينيا وقبرص (أُبرمت الاتفاقيات)؛ والمغرب وإسبانيا (أُعدَّت دراسات الجدوى).

وتحسن مستوى تنفيذ المشروعات

PAP/RAC

وإدارتها من حيث اختصار المدة، والنهوض باستخدام الموارد؛ وخفض عدد الأنشطة المنفَّذة. وتكتسب برامج إدارة المناطق الساحلية أكثر فأكثر طابع العمليات النموذجية التي تكفل تحسين القدرات الوطنية والمحلية في ميدان الإدارة المتكاملة للمناطق المذكورة. كما بلغت جهود الإعلام ونشر الوعي مستوى جديداً مع إطلاق موقع شبكي معني بالإدارة الساحلية في المتوسط (http://www.pap-medclearinghouse.org).

وتوفر هذه الأداة المبتكرة للزائرين قسطاً وافراً من المعلومات عن المشروعات، والخبراء، والتشريعات، والتمويل، والمؤسسات، والمؤلفات، والاستراتيجيات، والخطط، والأدوات في ميدان الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وهكذا فإنها تحدد، مثلاً، أكثر من ٧٠ مشروعاً ساحلياً قيد التنفيذ في مختلف البلدان المتوسطية، إلى جانب تعريفها بعدة مئات من الخبراء المعنيين.

غير أنه لم يُحرز الكثير من التقدم فيما يتعلق بالتشريعات الساحلية. وقد اعتُمدت تشريعات ساحلية جديدة في الجزائر وحدها (عام ٢٠٠٢)، وهناك تشريعات ساحلية مخصوصة قائمة في بضعة بلدان فحسب. وبما أن التشريعات تشكل الأساس لأي قرار حاسم في المناطق الساحلية، فإن من الواجب بذل الجهود لمساعدة البلدان على تعميق الوعي بهذه المسألة.

وقد اعتمد الاتحاد الأوربي توصية بشأن الإدارة المتكاملة للجهات الساحلية والاستراتيجية المصاحبة (عام ٢٠٠٢). وتستدعي هذه التوصية تنفيذ عدد من المهام، مثل جرد المناطق الساحلية، وإعداد استراتيجيات وطنية للإدارة المتكاملة للجهات الساحلية.

وبدأت خمسة بلدان بمشروعات ساحلية محلية (فرنسا، اليونان، كرواتيا، سورية، تونس). وواصلت المنظمات الدولية مساندتها للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الإقليم. وينفِّذ البرنامج المتوسطي للمساعدة التقنية البيئية (METAP) برامج واسعة في المغرب، والجزائر، وسلوفينيا، وألبانيا، وكرواتيا، في حين تم في فترة السنتين هذه إطلاق مشروعات برنامج التدابير البيئية ذات الأولوية في الأجلين القصير والمتوسط (MEDA/SMAP) التي أُقرَّت عام ٢٠٠١.

وبالإضافة إلى المشروع المتوسطي لخطة العمل الاستراتيجية (SAP-MED) بقيادة خطة عمل المتوسط (الذي سيُنجز في العام القادم) فإن المرفق العالمي للبيئة يقوم بتنفيذ مشروع من مشروعات مبادرة المناطق الساحلية/الأراضي الرطبة المتوسطية. كما أن المرفق يساند مشروعات وطنية للتنوع البيولوجي الساحلي في تونس وكرواتيا. وتتحول الأنشطة دون الإقليمية الآن إلى نموذج جديد للإدارة البيئية. واعتمدت بلدان البحر الأدرياتيكي خطة عمل إدرياتيكية في زادار (حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٣). وتعتمد هذه الخطة اعتماداً شديداً على هيكل خطة عمل المتوسط، في حين أن أنشطتها تتعلق في المقام الأول بالمناطق الساحلية والبيئة البحرية الأدرياتيكية.

ويعتبر انتشار التدابير الساحلية على المستوى المؤسسي دلالة مشجعة حيث أنها سترسي أساساً صلباً للتحول البيئي في الإقليم. وإذا لم تُغتنم هذه الفرصة في المستقبل القريب، فإن من المنتظر أن تسوء الاتجاهات الساحلية. ومن المتوقع أن يتضاعف الضغط السكاني ليصل إلى ١٢,٠٠٠ شخص في الكيلومتر المربع الواحد خلال السنوات العشرين المقبلة؛ وسيتجاوز عدد التجمعات الساحلية التي يضم كل منها ما يزيد على ١٠,٠٠٠ ساكن العدد الحالي البالغ ١,٥٠٠ مستوطنة بكثير. وسيخلق ذلك حملاً تلوثياً هائلا. كما أن من المحتمل أن يغطي العمران في بعض البلدان نسبة ١٠٠٪ من الطول الكلي للساحل. وهذا هو بالضبط الاحتمال الذي ينبغي تفاديه بأي ثمن.

إيفيكا ترومبتش
مديرة مركز الأنشطة الإقليمية للتدابير ذات الأولوية.

> التشخيص قبل العمل

حينما نسعى لمعالجة
إنسان ما من مرض ألمَّ به
وتبدت عليه
بعض أعراضه
فحسب (الألم، الشحوب،
الحمى، وما إلى ذلك)
فإن علينا بحكم الضرورة
أن نكفل أولاً
تشخيص هذا المرض
تشخيصاً مناسبا.
ويعني ذلك تحليل الأسباب،
والآثار الرئيسية والجانبية،
والتفاعلات
مع النظام الحيوي الشامل،
بحيث يمكن تطبيق
العلاج الصحيح
على كل حالة من الحالات.

CPI/RAC

وإذا ما تحدثنا عن حالة أفضل نسعى فيها إلى النهوض بأداء إنسان معافى في نشاط معين (كالرياضة مثلا)، فإن السبيل الأفضل يتمثل بدوره في إجراء تشخيص شامل قبل القيام بذلك النشاط، بحيث يتم تحليل ما يجب تحسينه من نقاط، وتصحيحه من أخطاء.

وفي كلا المثالين السابقين فلن يتم اتخاذ أي تدبير قبل هذا التشخيص المسبق الذي يساعدنا على اعتماد أفضل الخيارات المتوافرة.

وعلى نحو ما هو متَّبع بالنسبة للكائنات الحية فإن أسلوب التشخيص ثم العمل هو السبيل الأمثل المتاح لنا حينما نسعى إلى تحسين "الوضع الصحي" لشركة ما (وهي بدورها نوع من أنواع الكائنات)، وتعزيز حيويتها، ومعالجة علاقتها بالبيئة أو النهوض بهذه العلاقة.

ولذلك فإن الحاجة تدعو إلى تشخيص تقني ومالي على حد سواء بغية تحقيق الأهداف الموضوعة والمتمثلة في اعتماد التزامات معينة، مثل تحسين الجودة البيئية.

وتنفيذاً لهذا التشخيص المسبق، الذي سيحدد الأسباب وكذلك مسارات العمل البديلة المحتملة، فإن هناك أدوات عملية مثل التحليل البيئي لفرص تقليل التلوث (MOED) الذي طوّره مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج النظيف التابع لخطة عمل المتوسط والقائم في مدينة برشلونة. [1]

وعلى سبيل المثال فإن تنفيذ تحليل بيئي لفرص تقليل التلوث [2] قد يسَّر تحديد المزايا المالية والبيئية الناجمة عن إقامة جهاز تبخير إخوائي لمعالجة مياه الصرف الناجمة عن حمامات النيكل الكيميائية الكهربائية الخاصة بالأغلفة الملولبة للحُبابات الضوئية في مصنع قريب من برشلونة. وأتاحت الوفور المتحققة في تكاليف استهلاك الماء، ومعالجة مياه الصرف، وشراء المواد الكيميائية، استرداد الاستثمارات المطلوبة خلال ٠,٩ سنة.

وهناك أمثلة ناجحة على هذا التسلسل التشخيصي العملي في مختلف بلدان خطة عمل المتوسط. [3] ويشمل ذلك الحد من عمليات إعادة الصباغة الذي تحقق في شركة تركية لصناعة الأنسجة من خلال تحسين عمليات التصنيع المعتادة وتعديل الصيغ المستخدمة بدقة. وأسفرت هذه الإجراءات، التي لم تتطلب أي استثمارات، عن تحقيق وفور سنوية تتجاوز قيمتها ٢٤,٠٠٠ يورو.

وتتضمن منهجية التحليل البيئي لفرص

تقليل التلوث تعيين أولويات لتدابير "منع التلوث" قبل "معالجة التلوث الذي حدث بالفعل"، وذلك من خلال اتباع مسار منطقي يبدأ بتحليل تلك التدابير التي يمكن أن تكفل تفادي أو تقليل الأثر البيئي، ويحصر اقتراحات المعالجة بذلك الجزء البسيط الذي لا يمكن تفاديه، أو تقليله، أو إعادة تدويره، من زاوية الجدوى التقنية والمالية، ووفقاً للوضع القائم في كل بلد.

ولا يعتمد تحديد هذه البدائل المجدية على أنواع الشركات (هناك أمثلة على كل نوع منها) أو على حجم المنشآت. ويمكن لنا أن نطرح كمثال مسلخاً في البوسنة والهرسك يعمل فيه ستة عمال فحسب. وقد تمكن هذا المسلخ من تحقيق وفور تزيد قيمتها على ٩٠٠,٠٠٠ يورو سنوياً في استهلاك الماء، والملح، والضرائب البيئية، وتكاليف المعالجة، وذلك بتوظيف استثمارات تبلغ قيمتها ٥٨,٠٠٠ يورو فقط أمكن استردادها في أقل من شهر واحد.

وأخيراً فإن من الواجب تسليط الضوء على ثلاثة جوانب هي التالية:

أولاً، إن التحليل البيئي لفرص تقليل التلوث ليس مشروعاً تفصيلياً، وإنما أداة تدعم آليات اتخاذ القرارات المستخدمة في الشركات. وبناء على المعارف الواقعية، فإن هذا التحليل يتيح لنا الغوص عميقاً في استراتيجية أعمالنا، وهي استراتيجية لا بد في عالم اليوم من أن تشمل البيئة وتحليل مسارات التدابير التي يمكن أن تنهض بالمزايا التنافسية للشركات.

ثانياً، إن هذا التحليل يشكل أداة مفيدة في الحالات التي ينبغي فيها للشركة أن تتكيف مع الالتزامات التنظيمية، وكذلك تحديد أولويات التدابير الخاصة بمنع التلوث عند المصدر. وسيتيح التحليل في مستهل الأمر تحديد الجهات التي توفر التعويضات المالية، وكذلك التدابير عند "نهاية الأنبوب" التي تتضمن تحمل تكاليف إضافية.

ثالثاً، يعتبر التحليل مفيداً أيضاً بالنسبة للشركات التي تتبنى هدف تحقيق أقصى قدر من الجودة، وهو ما يحدث غالباً عند اعتماد معيار مثل ISO 14001 (الإدارة البيئية) أو EMAS (خطة الإدارة والمراجعة البيئية).

وينطبق ذلك على المراحل الأولى للتعريف والتشخيص الأولى وكذلك على تحديد أهداف التحسين، وذلك نتيجة الأسباب المنطقية المعروضة أعلاه. ومن الصعب تصور القيام بتحديد الأهداف دون إجراء تشخيص وتحديد الاحتمالات والفرص القائمة.

ويمكن أن يسهم التشخيص الجيد، عند اعتباره أداة للمساعدة في اتخاذ القرارات في الشركات، على التغلب على ما يمكن القول بأنه أبرز عائق يعترض طريق التفاعل الضروري بين الشركة والبيئة ألا وهو الروتين.

فيكتور ماثيا

مدير مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج النظيف

---

(١) يمكن لشركات الإقليم الحصول على هذه المنهجية بالاتصال بمركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج النظيف على العنوان الإلكتروني التالي: cleanpro@cema-sa.org.

(٢) تضم السجلات المرجعية لمركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج النظيف نتائج أكثر من ٣٥٠ تحليلاً بيئياً لفرص تقليل التلوث قامت بها الشركات الإسبانية وغيرها من الشركات في مختلف البلدان المتوسطية.

(٣) قام مركز الأنشطة الإقليمية للإنتاج النظيف بعضاً من هذه الأمثلة وهي معروضة في موقعه الشبكي على العنوان التالي: www.cema-sa.org.

CP/RAC

> تلوث بلا حدود: تحليل

أعدَّت خطة عمل المتوسط مشروع تقرير عن "تقدير قضايا التلوث العابر للحدود في البحر المتوسط" يرمي إلى تحديد المشكلات الماثلة التي يعاني منها هذا البحر، بما في ذلك ما يرجع منها إلى الأنشطة البرية. والغاية من هذا التقدير هي الإسهام في إعداد تحليل تشخيصي عابر للحدود ومعني بالسياسات ضمن برنامج العمل الاستراتيجي للحد من التلوث البري.

ويحدد هذا التقرير سبعة مصادر رئيسية للتلوث ذات عنصر عابر للحدود في المتوسط، وذلك بالاعتماد على ما بذلته خطة عمل المتوسط من جهود طيلة السنوات العشرين الماضية، وعلى ما خُلصت إليه البرامج وعمليات الاستعراض ذات الصلة المنفَّذة في سياق الدراسة الحالية. وهذه المصادر السبعة هي:

> الانبعاثات والترسبات المحمولة هوائيا؛
> التدفقات الخارجة النهرية؛
> الانسياب السطحي الزراعي؛
> أنشطة مصايد الأسماك وتربية الأحياء البحرية؛
> المراكز الحضرية والأنشطة الصناعية؛
> الموانئ والنقل البحري؛
> استغلال قاع البحر وتربته التحتية.

وكمحاولة أولى لتحديد طبيعة الآثار العابرة للحدود لهذه الضغوط البيئية، فقد جرى تقدير أثرها على الموارد البحرية الحية والتنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية البحرية، واستخدام الأراضي، والسياحة، والصحة البشرية.

ومن الواضح أن التدهور البيئي، ولاسيما في المناطق الساحلية، المتولد عن هذه المصادر سيؤثر بشدة على الأنشطة البشرية واستخدام الأراضي فيها، وذلك أساساً من خلال خفض القيمة الترويحية والسكنية لتلك المناطق، وكذلك عبر الإضرار بنوعية الموارد الطبيعية ومدى توافرها. وإلى جانب هذا فإن الآثار الضارة قد تتجاوز حدود منطقة جغرافية محصورة لتؤثر على مواقع أو أقاليم نائية لا ضمن البلد الواحد فحسب بل وفي بلدان أخرى أيضا.

ويمكن إيجاز المشكلات البارزة المحدقة على النحو التالي:

> تدهور النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية؛
> الاستغلال غير المستدام للموارد البحرية؛
> فقد الموائل المساندة للموارد الحية؛
> انخفاض التنوع البيولوجي؛
> سوء الظروف المحيطة بالإنسان؛
> ضعف حماية المناطق الساحلية والبيئة البحرية.

CP/RAC

ويرجع عدد من القضايا والمشكلات الماثلة إلى الأسباب الجذرية ذاتها، ولهذا فإن معالجة أمر عدد منها يمكن أن يخلِّف أثراً إيجابياً على البقية. على أن الأهمية النسبية لكل سبب تتباين من مشكلة إلى أخرى. وقد حُددت خمسة أسباب جذرية بارزة للمشكلات المحدقة وذلك على النحو التالي:

> ضعف الإطار القانوني والمؤسسي؛
> رداءة التخطيط والإدارة على مختلف الأصعدة؛
> عدم كفاية القدرات البشرية والمؤسسية؛
> قلة مشاركة الجهات المعنية؛
> الافتقار إلى الآليات والمساندة المالية الكافية.

ونتيجة لهذا التحليل فإن من المقترح اعتماد أربعة أنواع أساسية من التدابير لمعالجة كل مشكلة من المشكلات المحددة. وهنا أيضاً فإن الأهمية النسبية لكل نوع من التدابير يتباين تبعاً لطبيعة المشكلة. وهذه التدابير هي:

> تضييق فجوات المعارف؛
> الحد من الضغوط البيئية، ولاسيما التلوث؛
> إدارة الموارد؛
> التدابير المتكاملة للتخطيط والإدارة.

وفي الختام تجدر الإشارة إلى أن معالجة المشكلات والأسباب الجذرية المذكورة أعلاه تتطلب استحداث وتطبيق نهج شمولي ومتكامل للتخطيط والإدارة حيث أن النهج التقليدي القطاعي لإدارة الجهات الساحلية قد فشل في تصحيح مسار الاتجاهات السلبية بل وحتى في كبح وتيرتها.

وتُعتبر الإدارة المتكاملة للجهات الساحلية، وهو مفهوم انبثق خلال السنوات الثلاثين الماضية، الإطار المنهجي الرئيسي لتنفيذ المبادرات المتعلقة بتلك الجهات وتحقيق التنمية المستدامة فيها.

فؤاد أبو سمرة
خبير في الكيمياء البيئية
مسؤول برنامج مد - بول

CO-ORDINATING UNIT FOR THE MEDITERRANEAN ACTION PLAN
MED POL 48, Vassileos Konstantinou Avenue | GR-11635 Athens tel 0030 210 72 73 131 fax 0030 210 72 53 196/7 e-mail medpol@unepmap.gr

كيف تصبح "مواطناً بيئياً صالحا"

اجتمع مندوبو المنظمات غير الحكومية في البلدان العربية، بما في ذلك البلدان السبعة الأعضاء في خطة عمل المتوسط، في القاهرة لتدارس سبل التوسع في تنفيذ مفهوم "المواطنة البيئية" في الإقليم.

شارك ٤٥ مندوباً يمثلون المنظمات غير الحكومية في ١٤ بلداً عربياً، إلى جانب عدة منظمات وشبكات إقليمية، في اجتماع عُقد في مقر الجامعة العربية في القاهرة في ١٤ و١٥ تشرين الأول/أكتوبر لتبادل المعلومات وصياغة توصيات بشأن التدابير التي ينبغي أن تتخذها كل الجهات المعنية وعلى جميع الأصعدة لتعزيز التنفيذ العملي لمفهوم "المواطنة البيئية".

واستعرض المشاركون وثيقة "المواطنة البيئية في الوطن العربي"، التي اعتمدها مجلس وزراء البيئة العرب، بهدف استطلاع السبل اللازمة لضمان انخراط كل الجهات الفاعلة في حماية البيئة في سياق الأنشطة المرتبطة بالتنمية المستدامة.

وتؤكد الوثيقة الحاجة إلى توعية المواطنين العرب بخطورة المشكلات البيئية، وأبعادها، ونطاقها، وأثرها على حياتهم، وإلى ضمان التزامهم بالمشاركة النشطة في حمايتها.

وعُقد الاجتماع برعاية مشتركة من الجامعة العربية، والشبكة العربية للبيئة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – غربي آسيا، وبدعم من خطة عمل المتوسط. واتخذ الاجتماع سلسلة من التوصيات التي تؤكد، ضمن جملة أمور، الحاجة إلى إرساء مؤشرات للإنجازات المطلوبة وما يتحقق منها، وإلى إدراج المواطنة البيئية ضمن المناهج المدرسية، وتحديث التشريعات الوطنية، وترويج تدابير منع التلوث، وتنشيط دور الأسرة، ونشر الوعي بالروابط المباشرة القائمة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية كافة.

وفي الوقت ذاته استعرض الاجتماع مجموعة من آليات التنفيذ التي تتراوح بين إقامة مشروعات ميدانية بشأن بعض القضايا الملحة مثل الاستخدام السليم للمياه وإعادة تدوير النفايات الصلبة، إلى تنظيم الندوات التدارسية لبناء القدرات الإعلامية، وإعداد الحزم الإعلامية المخصوصة، والمشاركة النشطة لرجال الدين، ووضع الخطوط التوجيهية، وعقد حلقات العمل، وإعداد الدراسات الخاصة، على أن يستند كل ذلك على الانخراط الواسع لهيئات المجتمع المدني.

الإعلام والمشاركة: عنصران أساسيان في حماية البيئة

ERS/NAC

أكد إعلان قرطاجة الصادر عن المؤتمر الأوربي المتوسطي للتضامن والشركة لحماية التراث الطبيعي والثقافي المتوسطي أهمية الإعلام والمشاركة والحاجة إلى تيسير نشر المعلومات عن حالة البيئة البحرية في صفوف المواطنين جميعاً، وضرورة النهوض بالبرامج التثقيفية البيئية.

وقد عُقد المؤتمر في تونس بين ١٢ و١٣ أيلول / سبتمبر وشارك فيه عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، والاتحادات المهنية، والمنظمات غير الحكومية في إقليم المتوسط.

واستعرض المشاركون المبادرات الرئيسية والقضايا الناشئة المتصلة بالتنوع البيولوجي، والمعلومات الخاصة بالبيئة البحرية، والتلوث البحري، والإدارة المستدامة للموارد البحرية.

ووصفت المحاضرات التي ألقاه عدد من الخبراء أحدث المستجدات المتعلقة بالمسائل المطروحة التي دارت حولها مناقشات شارك فيها الجمهور بشكل واسع.

وفي الختام اعتمد المؤتمر بالإجماع "إعلان قرطاجة - تونس" الذي يُبرز عدداً من النقاط الهامة بهدف تعزيز التعاون الفعال في الإقليم.

وإلى جانب الإعلام، والمشاركة، والتوعية فقد نظر المؤتمر في مبادئ منع التلوث، والوقاية، والمسؤولية باعتبارها عناصر بارزة بالنسبة للاستخدام السليم للموارد البحرية، بما يمهد الطريق لإرساء قواعد دولية وإقليمية لضمان المسؤولية والتعويض في حالات الأضرار البيئية.

كما أكد الإعلان أهمية المبادرات والجهود التكميلية التي تبذلها الاتحادات والمنظمات غير الحكومية لضمان تعميق المعرفة بالمشكلات القائمة ولتوسيع مشاركة المجتمع المدني.

ويُعتبر المؤتمر مساهمة قيمة في الجهود المشتركة للمنظمات الدولية، والسلطات الوطنية، والاتحادات والمنظمات غير الحكومية لضمان الإدارة المستدامة للثروات الطبيعية والثقافية في الإقليم.

فيلم "مثل المستحاثات" يفوز بجائزة خطة عمل المتوسط

تنافس أكثر من ٧٠ شريطاً سينمائياً للفوز بجوائز المهرجان الدولي الثالث للأفلام البيئية. وقد فاز فيلم وثائقي من إخراج الإيطالي لوكا باستوري بجائزة خطة عمل المتوسط.

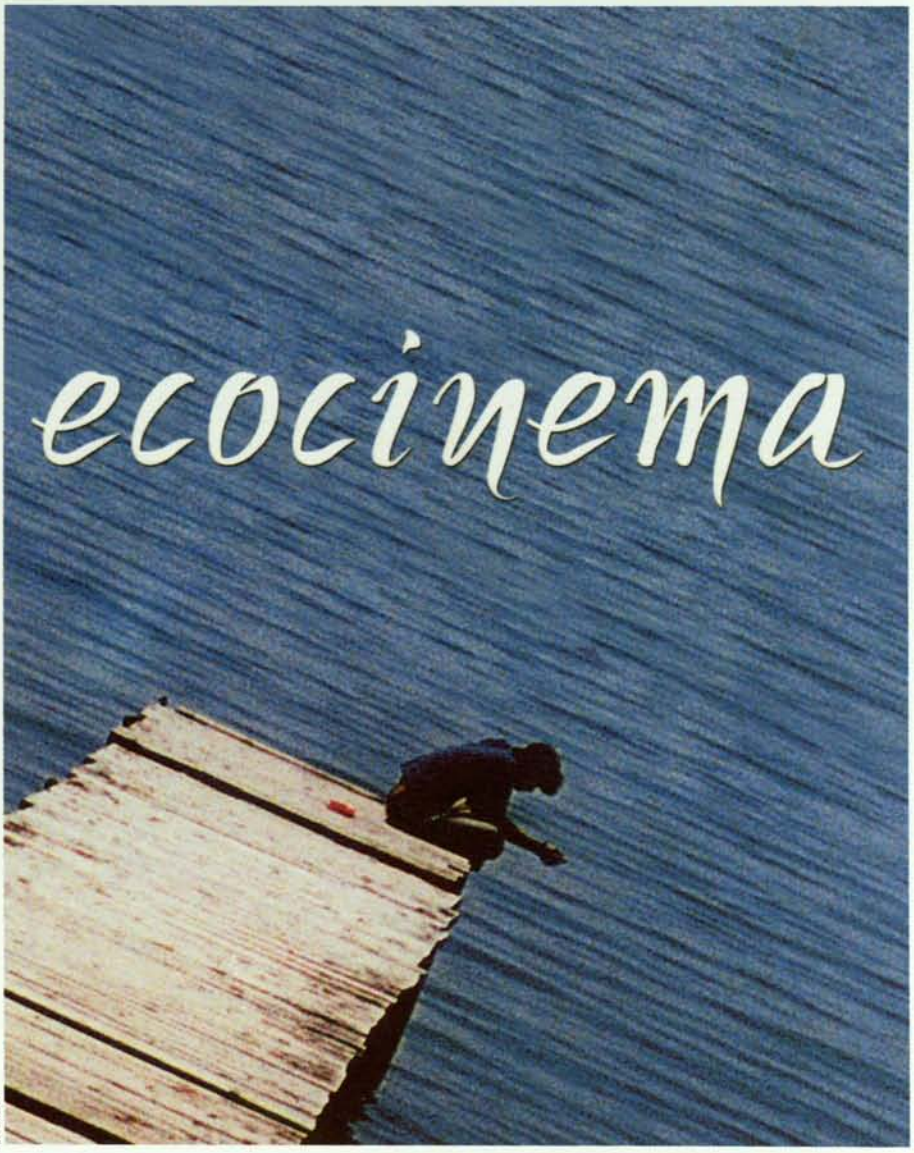

ECOCINEMA

يبلغ مخرج الفيلم لوكا باستوري من العمر ٣٣ عاما. ويعلق هذا المخرج على فيلمه بالقول "قد يبدو من الغريب إخراج فيلم وثائقي لا يحتوي على مقابلات أو أصوات بشرية. غير أن أبطال هذا الفيلم هم من الصم. أنهم الأماكن الشاسعة الخالية، الصامتة ولكنها الصاخبة بما كان يتردد فيها من أصوات، وأصداء، وصخب".

ويضيف باستوري قوله "إن فيلم ...مثل المستحاثات... هو قصة مصانع نسج الصوف القديمة والأحاسيس التي تنتاب المرء حينما يتجول في مصنع خال، وهو يعلم أنه يسير في مكان كان يتسم بأهمية بالغة بالنسبة لشخص آخر".

وقد تنافس فيلم باستوري مع ٣٨ فيلماً وثائقياً آخر في المهرجان. وبالنظر إلى ارتفاع عدد الأعمال المشاركة في مهرجان هذا العام فقد قرر المنظّمون تقسيم المنافسة إلى قسمين: الأول يُعنى بالأفلام القصيرة والآخر يهتم بالأفلام الطويلة.

ومن جهة أخرى، وطبقاً لما يقوله إلياس إفثميوبولوس رئيس االمهرجان والنائب السابق لوزير البيئة وتخطيط المدن والأشغال العامة في اليونان فإن توافق إحياء المهرجان السينمائي الثالث مع السنة الدولية للمياه العذبة يمثل "فرصة لإعادة ترتيب أمر كثُرت الأقوال فيه وقلّت الأفعال".

وشاركت في مهرجان سينما البيئة عشرة أفلام تمحورت حول قضية الماء بكل أبعادها.

وقد أقيم المهرجان الدولي الثالث للأفلام البيئية في جزيرة رودس اليونانية بين ٩ و١٤ أيلول/سبتمبر. وموّلت المهرجان المنظمة غير الربحية القائمة على تنظيمه، كما حظي هذا العام بمساندة وزارتي الثقافة والبيئة اليونانيتين، وهيئة الإذاعة اليونانية، وعدد من الهيئات المؤسسية والمنظمات غير الحكومية الأخرى.

ECOCINEMA (INTERNATIONAL ENVIRONMENTAL FILM FESTIVAL)
44, Vassileos Konstantinou Avenue | GR-11635 Athens tel 0030 210 72 54 056/7 e-mail info@ecocinema.gr website www.ecocinema.gr

UNEP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط

48, Vassileos Konstantinou Avenue - 11635 Athens - Greece

Tel: 00 30 210 72 73 100 (switchboard) - Fax: 00 30 210 72 53 196/7

E-mail: unepmedu@unepmap.gr

www.unepmap.org